دليل تدريبي حول الادارة الاعلامية

ادارة النوع الاجتماعي
في غرف الاخبار

موجه بشكل خاص للصحافيات العربيات ويهدف الى تعزيز
فرصهن في نيل مناصب قيادية في المؤسسات الاعلامية

اعداد المدرب : عماد الاصفر

مركز تطوير الاعلام
جامعة بيرزيت
فلسطين

لدورة الادارة الاعلامية في منطقة الشرق الاوسط وشمال
افريقيا وبرنامج النساء في الاخبار الذي تديره الجمعية
العالمية للصحف والناشرين WAN-IFRA

الاسكندرية 3 – 9 ابريل 2016

قضايا النوع الاجتماعي في غرف الاخبار
النساء في الاخبار مضمونا وحضورا وتوظيفا وتمثيلا

المقدمة

تشكل النساء نصف عدد سكان الكرة الارضية تقريبا، ولكن حضورهن الاجمالي في الاخبار على مستوى العالم اجمع لا يتجاوز ما نسبته 24% فقط ، وزيادة على ذلك فان هذه النسبة القليلة تحتوي على معالجات ظالمة من شأنها تكريس الصورة النمطية عن المرأة وحصر دورها في الرعاية المنزلية والشؤون الجمالية والتبعية للرجل، فمثلا حضور المرأة في قصص الاقتصاد توقف عند حدود 2% فقط وفي بلدان الشرق الاوسط تراوحت نسبة حضور المرأة في الأخبار بين 14% سنة 1995 و16% سنة 2010، وكان حضورها في القصص ذات العلاقة بالسياسة والحكومة بنسبة 10% فقط.

من بين كافة الاغراض والفنون الصحفية تبقى النشرات والبرامج الاخبارية – رغم قصرها قياسا بطول فترات البث العام- المرآة الادق لعكس واقع وطبيعة العلاقات داخل المجتمع ومدى قوة الاطراف الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما تعتبر مؤشرا مكثفا لمدى توازن النوع الاجتماعي، وبحسب البيانات السابقة فأن النساء يتعرضن لتهميش إما ممنهج ومقصود، مبني على ايدولوجيات رجعية، او عرضي قائم على انحياز ذكوري ثقافي او وليد سوء التخطيط والعمل الإرتجالي السريع الذي تتميز به عمليات صناعة الاخبار.

وفي كل الحالات فان استمرار هذه الصورة النمطية وما ينتج عنها من تهميش لا يعتبر مخالفا للمنطق فقط، وانما يعد انتهاكا جسيما لحق من حقوق الانسان وسببا في تأخر التنمية المستدامة وعاملا من عوامل فشل الخطط التنموية فضلا عن تأثيراته على الوئام الأسري والعائلي.

ان تعديل هذه الصور النمطية لتكون اكثر عدلا واتساقا مع المنطق ومستجدات الحداثة وخدمة لاغراض واهداف التنمية المجتمعية يعتبر تحديا كبيرا يجب خوض غماره بايمان وخطط محكمة لتعزيز تمثيل المرأة في مضمون وسائل الاعلام وتطوير التوازن بين الجنسين داخل بنية وسيلة الاعلام لتصبح وسائل الاعلام مرآة فعالة للمجتمع.

«على الرغم من التقدم الحاصل على مدى ال 25 سنة الماضية حيث توجد نساء في الاعلام ورؤساء ومدراء تنفيذيين اكثر من أي وقت مضى الا ان الاعلام لا زال يضخ صورة الانثى النمطية التي تحد من نفوذ النساء في المجتمع ووفقا لدراسات دولية اذا واصلنا التقدم بالمستوى الحالي سيستغرق الامر 75 سنة اخرى حتى نحقق المساواة بين الجنسين في الاعلام وهذا افق قاتم بما انه مضى اكثر من 40 عاما منذ ان وضعت قوانين تعاقب التمييز ضد النساء وتنص على منح نفس الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق عمل واجور متساوية ولكن التحيزات لا تختفي بموجب املاء مشرعي القوانين فالمواجهات من اجل المساواة لا تزال مستمرة في كل الدول وتقتضي النزاع والجدال والتدريب والالتزام العملي بمواجهة التمييز في أي مكان كان».

ايدن وايت

الامين العام للاتحاد الدولي للصحفيين

في هذا الدليل سنتعرف اكثر على الصورة النمطية التي يرسمها الاعلام للنساء في مجتمعنا وسنحدد الاسباب الكامنة ورائها وما هي نتائج استمرارها وكيف يمكن تغييرها عبر تعديل المضمون الاعلامي ولغة الخطاب ,وزيادة حضور النساء كمتحدثات خبيرات في الشؤون العامة، وعبر تشغيل النساء وتمكينهن من الوصول الى الهيئات القيادية في المؤسسات الاعلامية وعبر زيادة تمثيلهن النقابي ايضا.

التدقيق الجندري

تتخذ غالبية المؤسسات الاعلامية موقفا علنيا مناصرا لحقوق المرأة ومراعيا للنوع الاجتماعي وتضع في اهدافها بنودا تتعهد بتبني نهج المساواة بين الجنسين والحرص على ابراز دور المرأة الريادي ومتابعة قضاياها وابراز همومها، غير ان هذه المواقف تبقى شفهية تعلن على السنة اصحاب ومدراء وسائل الاعلام ونادرا ما تكون مكتوبة في النشرات التي تصدرها وسائل الاعلام للتعريف برسالتها ورؤيتها ومهامها واهدافها.

«السياسة التحريرية لأي مؤسسة إعلامية هي مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تحكم طريقة إعداد وعرض منشوراتها أكانت مطبوعة ام مرئية ام مسموعة. وتضعها الهيئات التحريرية في المؤسسة، وقد تستعين في ذلك بخبراء إعلاميين وسياسيين واقتصاديين. وغالبا ما تستعين هذه الهيئات في وضع السياسة التحريرية للمؤسسة إلى ما استقرت عليه وسائل الإعلام، مع الالتفات للثقافة السائدة في المجتمع وظروفه السياسية والاجتماعية».

الموقع الالكتروني» المادة 15» لحقوق الانسان

معهد الاعلام الاردني

وزيادة على ذلك فان غالبية وسائل الاعلام الفلسطينية تتبع سياسة تحريرية غير مكتوبة ولا تملك دليل الاسلوب (Style Book) ويستعاض عنه بالتوجيهات الشفهية والقرارات الادارية الآنية وهو ما يربك محرريها ومراسليها ويجعل قراراتهم خاضعة للاجتهاد المتكرر والتجريب وتضارب التفسيرات إن لم نقل المزاجية والصدفة.

كتاب الأسلوب أو دليل الأسلوب هو الترجمة المقابلة لـStylebook أو Style guide أوStyle manual او Manual of style ويعني الكتاب المرجعي الذي يحدد طبيعة اللغة المستعملة ومعايير الكتابة وأشكال الصياغة وقواعد النحو وشكل كتابة الأسماء. ومن أشهر هذه الكتب: كتاب أسلوب وكالة أسوشيتد برس الأمريكية Associated Press Stylebook كتاب أسلوب هيئة الإذاعة البريطانية The BBC News Style Guide، وكتاب أسلوب مجلة الأيكونوميست The Economist Style Guide

أحمد زكي عثمان

الموقع الالكتروني للشبكة العربية لدعم الاعلام

هذه المواقف الشفهية وما يصاحبها من النوايا الطيبة قد لا تتحقق على ارض الواقع بالشكل الكافي لا كما ولا نوعا لتبقى الصورة على ما هي عليه: تمثيل ضعيف للمرأة في سوق العمل الاعلامي وخاصة في مواقع صنع القرار داخل المؤسسة الاعلامية حيث يعتبر امرا نادرا وجود امرأة في منصب رئيسة التحرير او كاتبة مقال او عمود صحافي ، وظهور غير كافي للنساء في التغطيات الاخبارية سواء ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي او مجمل مناحي الحياة ويعتبر امرا نادرا ايضا ظهور امرأة في دور المحلل السياسي او الخبير.

والى جانب هذه المظاهر الكمية والتي يمكن قياسها هناك مظاهر اخرى تتعلق بمضمون وطبيعة التغطية وما ينتج عنها من اثر مجتمعي، غير ان قياس هذا الاثر التنموي يحتاج الى نظرة نقدية متفحصة لطبيعة المعالجة التحريرية للمضمون الاعلامي، ويمكن في هذا السياق رصد المظاهر التالية: استمرار الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الانجاب والتربية، استغلال صورة المرأة كضحية لكسب التعاطف السياسي، واستخدام جسد المرأة للترويج للسلع الاستهلاكية ، التعامل مع النساء باستخفاف احيانا، والتعاطي مع حقوقهن وكأنها منحة او التعامل مع نجاحاتها باستغراب واستهجان.

نشاط هل يوجد صورة نمطية للرجل في الاعلام؟ هل هي سلبية ؟ هل تلحق به الضرر

الملخص هناك صورة نمطية للرجل، قد لا تكون ظالمة بنفس مقدار الظلم الذي تتعرض له المرأة ولكنها مغايرة لحقيقة وحجم دوره ولا تعترف بتراجع هذا الدور القيادي والاقتصادي داخل الاسرة .

يقوم الاعلام باربعة ادوار اساسية هي المخبر والمرشد والوسيط والرقيب ومن المهم ملاحظة كيف تنعكس على ارض الواقع قضايا النوع الاجتماعي في هذه الادوار وكيف يجب ان تنعكس لكي نصل الى حالة من الانصاف

كيف ينعكس الدور الاخباري (المعلوماتي) في القضايا المتعلقة بالعنف الاجتماعي

اذا كنا نؤمن ان الحياة البشرية قيمة عليا فان قتل امرأة او الاعتداء عليها خبر مهم، بل واكثر اهمية مما عداه بكثير، ومعنى الاهمية ليس فقط تخصيص المكان الاول في النشرة لهذا الخبر بل متابعته بكل اهتمام وعمق، وليس في الاخبار فقط وانما في البرامج الاكثر متابعة ورواجا ايضا.

وبكل تأكيد يجب مراعاة القواعد المهنية والاخلاقية، فلا يجري تجريم المتهمين دون دليل قضائي، ولا يجري الحديث عن دوافع شرفية غير مثارة فقد يكون القتل جرميا بحتا او بدافع الاستيلاء على ارث الفتاة، ولا ينحرف النقاش عن القتل كجريمة الى مبررات الشرف واجراءات الكشف الطبي عن عذرية الفتاة, ومع مراعاة تامة للمصلحة الفضلى للضحية وافراد عائلتها.

وعلينا وضع القضايا في سياقها وحجمها الصحيح، فهل مثلا اصبح قتل النساء بمبرر الحفاظ على الشرف ظاهرة ؟! ما هو المعنى الحقيقي للظاهرة ؟ وما هي النسب والاحصائيات التي حصلت عليها.

ان إعداد وتقديم نشرات الأخبار جزء أساسي من رسالة الاعلام التي تنظر إلى البث على أنه خدمة تخاطب جمهورا منوعا يطلب مجموعة من الأخبار والمعلومات المختلفة، المتوازنة والشاملة .. هذا هو جمهورنا وعلينا تزويده بمعلومات مفيدة ومترابطة حول:

- أولا، ما يحتاج إلى معرفته حتى يصبح مطلعا على ما يجري
- ثانيا، ما يريد أن يعرفه .

كيف ينعكس هذا الدور الارشادي في قضايا النوع الاجتماعي

اذا كنا نقول بان الاعلام رسالة سامية فان علينا ان لا نكتفي بمجرد نقل الاخبار الاجتماعية بل علينا دراستها وتحليلها وتشجيع الايجابي منها، ولعب دور وقائي ايضا للحد من السلبيات ومنع تكرارها، ان تزويد الجمهور بآراء الخبراء وحصيلة تجارب الآخرين امر يكتسب ابعادا مهمة فهو يضرب المثل الحي على النجاح ويشكل قدوة حسنة يمكن الاحتذاء بها، عادة ما تكون القضايا الاجتماعية قضايا حساسة ومحرجة للبعض كالتحرش الجنسي او سفاح القربى او المشاكل الزوجة وكل ما له علاقة بالصحة الانجابية، فتجدهم يتجنبون توجيه الاسئلة التي تطلب المشورة وينتظرون من يرشدهم. ان التنويع في الخبراء الذين نقدمهم للجمهور قد يقدم خيارات متعددة للحل وهو ما يسمح بتفاعل هذه الحلول وتبني افضلها. ولعل من نافل القول بان من واجب الاعلام ان يبحث وبشكل دائم عن الخبرات الجديدة وان يكون منصفا في تمثيل النساء ضمن قائمة المستضافين كخبراء في برامجه ومقابلاته.

ان ممارسة هذا الدور تستدعي بالضرورة امتلاك مهارات الاتصال الفعال والتخلي عن لغة الوعظ والارشاد والخطابة، والتحديد الدقيق للمستهدفين واعمارهم وثقافتهم ومستواهم المادي ومكان اقامتهم لاختيار الاسلوب الانسب لمخاطبتهم وضمان التاثير فيهم.

كيف ينعكس دور الوساطة في معالجة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي

اذا كان هدف الاعلام هو حل القضايا والمشكلات لا مجرد إثارتها فأن عليه ان يتقن دور الوساطة بين الحاكم والمحكوم وبين المحكومين ايضا، فينقل المطالب ويتلقى الاجابات ويطرح الحلول مستعينا بالخبراء ويقدم دائما الافكار والخبرات الجديدة ويناقشها ويبدأ بعمل رأي عام حول انسبها سواء كانت اجتماعية او اقتصادية ، فمثلا منذ سنوات طويلة والجميع يناقش الحاجة الى تشديد العقوبات على جرائم قتل النساء، وضمان عدم افلاتهم من العقاب او حصولهم على احكام مخففة عبر اللجوء الى العذر المحل او العذر المخفف، ولكن هذه المطالب على اهميتها قد لا تكون ناجعة وكافية حتى لو تحققت بالكامل، طالما ظلت الثقافة المجتمعية ثقافة ذكورية لا تنظر الى المرأة بعين المساواة، وطالما ظلت قضية الشرف محصورة بالنساء وبغشاء البكارة.

ان ممارسة هذا الدور تستدعي من الصحفيات والصحفيين معرفة اوسع بالمؤسسات الرسمية والاهلية التي تعمل في كافة فروع النوع الاجتماعي وتقدم خدماتها المتعددة للنساء كشرطة الاسرة او وزارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية والعمل ووحدات النوع الاجتماعي في شتى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات الحقوق والصحة الانجابية والنفسية وسواء عبر الخطوط الهاتفية المجانية للإرشاد او توفير خدمات البيوت الآمنة للنساء المعنفات والمهددات وغير ذلك من الخدمات.

ان قيام النساء بالأدلاء بأقوالهن وتقديم شكاوى ضد المعتدين عليهن قد يكون صعبا وشاقا وغير مضمون النتائج وهنا لا بد من تشجيعهن والتستر على هويتهن لضمان عدم تعرضهن الى اذى متزايد.

الصحفيات والصحفيون الذين يقومون بهذا الدور بحب والتزام ضميري واخلاقي يحققون نجاحات طيبة ويبنون مصداقية تشجع الاخريات على طلب مساعدتهم.

كيف يمكن تطبيق الدور الرقابي في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي

يدعي الاعلاميون دائما ان سقف الحريات الممنوح لهم لا يكفل اجراء تحقيقات استقصائية حول قضايا الفساد مثلا, ولكن يتضح في كثير من الحالات ان الصحافيين لم يلامسوا هذا السقف ليختبروا إن كان مرتفعا كفاية ام لا؟, وان اجراء التحقيق يتطلب جهدا ومالا ووقتا اطول مما قدروا ومما تمنحهم وسائل اعلامهم. وعلى كل حال فان هناك شؤون اجتماعية وتربوية وتشريعية يمكن اجراء تحقيقات حولها بسهولة اكبر، وهناك برامج مساءلة كثيرة على تلفزيوناتنا واذاعاتنا ولكنها لا تستغل بالشكل الانسب لممارسة دور رقابي حقيقي، وكثيرا ما تتحول برامج المساءلة هذه الى تقديم حلول فردية ومساعدات اغاثية فردية للمتصل، وليس الى حلول جماعية منهجية لكل الحلات المشابهة عبر تعديل في القوانين او اللوائح الداخلية للعمل.

ممارسة الدور الرقابي من بوابة التحقيق الاجتماعي او برامج المساءلة قد يشمل الظاهر والسلوك

والعادات الاجتماعية والصور النمطية وحقوق المرأة وقضايا الزواج المبكر والحرمان من الميراث وحقوق الحضانة وفرص توظيف النساء وظروف عملهن ومقدار تمتعهن بالمساواة في الاجور وفرص الترقية والتدريب والحصول على اجازات الامومة وساعات الرضاعة.

وقد تشمل التحقيقات وبرامج المساءلة مدى كفاءة وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات ومقدار مراعاة الميزانيات للنوع الاجتماعي ومدى فاعلية المؤسسات الحكومية والاهلية العاملة في خدمة النساء وهل توزع جهودها واموالها بشكل عادل لتشمل النساء في الارياف والمناطق المهمشة.

إدراك جوهر قوانين واخلاقيات المهنة

التثقيف القانوني للصحافيات / ين امر بالغ الاهمية، يتصدره معرفتهم بالقوانين المحلية الناظمة للعمل الصحفي ويجب ان يترافق مع هذه المعرفة المشاركة في الجهود المبذولة لتطويرها لتعطيهم حرية اكبر ولتكون متلائمة ومواكبة للتطور الهائل الذي تشهده صناعة الاتصال وتلقي ونشر المعلومات، واضافة لهذه القوانين على الصحفي/ ة ان يعرف ولو بالحد المتوسط عن القوانين الناظمة للقضايا التي يعالجها في اخباره وتقاريره وان تكون لديه المعرفة والقدرة على التواصل مع الخبيرات والخبراء لاستجلاء أي غموض واستكمال أي نقص.

عند اعداد تقرير مثلا عن ذوي الاحتياجات الخاصة سنحتاج قانون حقوق المعوقين وعند تناول موضوع حق النساء في الحصول على اجر مساو لأجور اقرانهن الذكور يجب اللجوء الى قانون العمل وعند الحديث عن توريث النساء والطلاق والنفقة وحق حضانة الاطفال او التزويج المبكر سنحتاج الى خبراء القضاء الشرعي وقانون الاحوال المدنية. وعند الحديث عن قتل النساء وفرص افلات الجناة من العقاب سنحتاج الى معرفة العذر المحل والعذر المخفف، وكيف يتم اسناد الجريمة احيانا الى الاخ القاصر لتخفيف عقوبته.

الأخلاقيات المهنية هي مجموعة قواعد وآداب سلوكية تفرضها المحترفات / ون على انفسهم اثناء العمل وذلك خدمة للمصلحة العامة ومنعا لتغول وتعسف ابناء وبنات المهنة في استخدام القوانين ضد افراد المجتمع ، وحفاظا على سمعة ومكانة المهنة وحقوق الزملاء، وتصدر عادة في ميثاق مكتوب يسمى «مدونة السلوك المهني» Code of Conduct او Professional Ethics، وعادة ما تسهر النقابات المهنية على ضمان التقيد بها.

ان الترجمة الحقيقية للاخلاقيات المهنية في عالم الصحافة ومسؤولياتها تجاه الافراد والمجتمع يعني ايجاد توازن بين مبدأ حق الجمهور في معرفة الحقائق بشمولية ودقة وتوازن، ومبدأ عدم التسبب بالضرر للآخرين، ولتسهيل ايجاد هذا التوازن يمكن الاعتماد على اجابة هذين السؤالين:

- هل يدخل هذا الفعل ضمن نطاق الاهداف العامة للصحافة والمستندة على تحقيق المصلحة العليا للمواطنين والمجتمع؟
- هل ينتهك هذا الفعل مبادئ هذا الدور المجتمعي للصحافة؟

وغالبا ما تنص مدونات السلوك المهني تجاه المجتمع على:

- **حق المجتمع في المعرفة** والحصول على المعلومات بجودة وشمولية ودقة وتوازن ودون تعمد اثارة او تضخيم ودون تشويه او تمويه او اجتزاء مخل بالمعنى سواء بالنص او الصورة، مع فصل واضح بين الخبر والرأي والخبر والاعلان . النساء جزء اصيل من هذا الحق ولذلك «اطلق الاتحاد الدولي للصحفيين مبادرة الصحافة الاخلاقية لمواجهة التمييز المستمر في الاخبار واعادة الصحفيين/ات الى مهمتهم، وذلك من خلال فرض المعايير الاخلاقية الاساسية ومنها تحدي الاثارة وطرق التفكير النمطية والتصوير العادل لكلا الجنسين ودعا الى ايجاد آليات تنظيم ذاتي في مواجهة التحيز ضد المرأة، وحث على النظر بعمق في ما وراء القصص والبحث عن اختلاف تاثير نوع الجنس كدور وليس كاختلاف فسيولوجي، فمثلا هل سيكون الضرر على الرجال والنساء متساويا ودون أي فروق خلال الكوارث الطبيعية او الازمات الاقتصادية ؟ وهل تتساوى معاناة الرجل الهارب من الحرب مع معاناة المرأة؟ ينبغي التخلص من النهج التقليدي في تقديم التقارير والذي يتلخص في ان المراسل يعتبر جمهوره من الذكور حتى عندما تكون قصته عن النساء» .

- **اتاحة اوسع مجال لتعددية الآراء** والسعي المتواصل لإبراز الكفاءات والخبرات، واحترام المعارضين والالتزام بإعطاء حق الرد وتصحيح الاخطاء بشكل منصف. هذا الحق يجب ان يعمل بالاتجاهين ولذلك ابحثوا عن النساء دوما في كل حدث انهن موجودات هناك يتأثرن بالحدث تماما كما الرجال وربما أكثر، ابحثوا عن النساء وقدموهن بطريقة عادية لا تمييز فيها، النساء لسن خليطا متجانسا ووجود اكثر من امرأة قد يعني اكثر من رأي، اشراك النساء في كونهن مصادر معلومات سيدلكم على جوانب خفية لا تعرفوها ولم تتوقعوها، ان اعداد قائمة اتصال بالخبيرات القادرات على التعاطي مع الاعلام والممكن الوصول اليهن أمر مساعد جدا لإنجاز العمل بسهولة.

- **التشجيع على قبول الآخر والدعوة الى التسامح،** والامتناع عن تنميط اي اتجاه فكري، أو سياسي، أو جماعة عرقية، أو دينية، او اقلية. وعدم السماح لضيوف البرامج والاخبار بممارسة أي نوع من انواع التحريض والحض على كراهية الآخرين او اثارة الفتنة، او تحميل المسؤولية لطرف دون الآخر، كما يجري احيانا عند معالجة قضايا التحرش بالنساء حيث يحمل البعض النساء كامل المسؤولية عن تعرضهن للتحرش او الاعتداء بمبرر انهن يرتدين ملابس مغرية.

- **احترام القوانين وعدم التأثير على سير التقاضي** في المحاكم عبر اثارة الرأي العام، واحترام الاحكام القطعية التي يصدرها القضاة. وينبغي هنا الادراك بان احترام القوانين لا يعني عدم السعي الى تطويرها، وان التأثير على سير التقاضي غالبا ما ينجم عن تسريب اخبار تؤدي الى هروب المتهمين او اتلاف الادلة وكذلك عدم احترام قاعدة ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، مع ملاحظة ان اعتراف المتهم لا يعتبر ادانة، فالإدانة لا تكون الا بصدور حكم قضائي قطعي غير قابل للاستئناف، وان احترام الاحكام القطعية ونشرها سواء كانت ادانة او براءة هو خير تكريس لهيبة ومكانة القضاء كسلطة مستقلة، وخير تجسيد لشفافية المحاسبة.

- **عدم تمجيد الجريمة او استخدام ما يؤدي اليها كالتحريض** على العنف والحض على الكراهية. وبضمن ذلك جرائم قتل النساء والاعتداء عليهن خاصة وان البعض يبرر هذه الجرائم بالدفاع عن الشرف وبمبررات قوامة الرجال على النساء وغيرها من الموروث الثقافي العميق للمجتمعات التقليدية.

- **عدم نشر ما قد يزيد من معاناة واحزان الاشخاص** كصور الضحايا وكذلك ما يشكل إساءة للذوق العام. وبضمن ذلك صور الجثث والاشلاء الممزقة والدماء وكل ما من شأنه الانتقاص من كرامة الانسان او الاعتداء على قداسة الجسد والحياة، وبضمنه ايضا الصور الفاحشة والاجساد العارية.

المسموح والممنوع في تغطية اخبار الضحايا والناجين

تعتبر اخبار العنف الاجتماعي وجرائم قتل النساء والاعتداء عليهن والتحرش بهن او بالأطفال وكذلك سفاح القربى و اخبار المحاكم والتحقيقات عن الفساد اخبارا ذات اهمية خاصة وحساسية زائدة نظرا لشدة متابعتها والاثر الذي تخلفه على حياة الضحايا والمتهمين وكذلك على افراد اسرهم، وكثيرا ما يصطدم او يتعارض حق الصحافة وواجبها في نقل المعرفة والمعلومة حول هذه الاخبار بحقوق انسانية اخرى كحق احترام الخصوصية والحفاظ على السمعة. وفي هذه الحالات يجب على الصحافة تغليب المصلحة الفضلى، ولقد درجت التشريعات على اعتبار الحق في حرية الرأي والتعبير وسيلة من وسائل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ولذلك فان التشريعات لم تقيد هذا الحق الا في حالات محددة تتعلق بالأمن القومي أو سلامة الافراد.

ان احترام حق الخصوصية يستدعي بالضرورة عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة، أو الملكية الخاصة، وعدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته، وعدم استخدام أجهزة التنصت والتصوير السري، وعدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو الوثائق أو ملفاته الإلكترونية بدون موافقته، وعدم وضع الأشخاص تحت ضوء زائف، مثلاً إظهار صورة شخص (بشكل عشوائي) أثناء الحديث عن مروجي المخدرات، او حالة فساد، واحترام حق الافراد في الرد وتجنب السب والقذف او إشانة السمعة.

«في القوانين البريطانية يعتبر أي تصريح ضد شخص مشينا للسمعة إن ادى الى أي مما يلي:

- يعرضه / يعرضها للكراهية او السخرية او الاحتقار.
- ينشأ عنه تحاش او تجنب له او لها.
- يحط من شأنه / شأنها لدى افراد المجتمع.
- يضر به / بها في مضمار العمل او المهنة او التجارة.

ولا يمكن للصحفيين الدفاع ضد اشانة السمعة بالقول ان صحيفتهم او محطة اذاعتهم كانت تكرر فحسب ما تم نشره سلفا في مكان آخرولا يمكنك الدفاع عن نفسك بالقول نحن نقتبس فقط ما قاله شخص آخر حتى لو استخدمت كلمة مزعوم ووضعت الاقتباس بين علامتي تنصيص» .

ومن ضرورات احترام حق الخصوصية وحق الحفاظ على السمعة الطيبة عند التعامل مع الضحايا إعلاميا تجنب نشر الصور او ذكر الاسماء الحقيقية او الاوصاف التي تقود الى تحديد الهوية حافظ على سرية المعلومات الخاصة بالناجين وكذلك الامر مع الشهود ومصادر المعلومات وخاصة حين يكون الجناة من اصحاب النفوذ او الجماعات المسلحة، وهذا لا يجب ان يتنافى مع ضرورة ايراد التفاصيل ولكن شرط ان لا يضر بالضحية مستقبلا و يمنع اعادة دمجها او مواصلة حياتها فنحن لا نريد لها ان تكون ضحية مرتين. إياكم وان تلوموا الضحية، وتذكروا بان احدى العزيزات على قلوبكم قد تكون يوما ما ضحية او مادة لتغطية اعلامية معينة فهل ستقبلون بتعريضها لتغطية اعلامية غير منصفة؟.

ويرى مركز دارت للصحافة والصدمات ان تقديم تقارير عن العنف الجنسي وإجراء مقابلات مع الضحايا يتطلب اهتماما ورعاية خاصة وزيادة في الحساسية الاخلاقية، انه يحتاج مهارات في اجراء المقابلات المتخصصة وفهما في القانون وادراكا مهما للآثار النفسية للصدمة، حيث ان أي شيء يقل عن حدود اختراق حاجز الصمت الذي يحيط غالبا بهذه الاعمال الاجرامية من الاعتداء والاغتصاب والقتل سوف يقلل من آثار العنف ويبررها ويدعم الوضع الذي يهدد النساء في كل مكان .

الناس الذين يعانون محنة التعرض لاعتداء لا يودون ان يوصفوا كضحية ما لم يستخدموا هذه الكلمة بأنفسهم والافضل هو استخدام لفظ الناجي من الاعتداء، ان التواصل من اجل مقابلات يجب ان يراعي ظروف الناجين وظروف اسرهم وواقعها الاجتماعي فربما تكون هناك حاجة الى وجود صحفية لإجراء المقابلة بدلا من صحفي، هذه المقابلات بمطلق الاحوال يجب ان تتم في جو آمن جسديا ونفسيا وان لا تؤسس ولو لشبهة ايقاع ضرر مستقبلي بالناجي وافراد اسرته او سمعته ومكانته الاجتماعية .

يلجا البعض الى التصوير من الخلف او تصوير الظل وتغيير الصوت او تمويه الوجوه، وهذا جيد لأنه يوازن بين حق المعرفة وحق الحفاظ على الخصوصية والسمعة، ويحقق مبدأ تقليل الضرر على الناجين.

لا تثر الرعب او البلبلة بتحويل الحادثة المنفصلة المعزولة او مجموعة الحوادث الى ظاهرة متكررة، مثلا الحديث عن التحرش الجنسي بالأطفال قد يسبب رعبا لدى الاطفال من الكبار جميعا وقد يسبب رعبا لدى الاهالي كذلك ولهذا الغرض استخدم دائما الاحصائيات التي تضع الحدث في حجمه الحقيقي واستعن بالخبراء لتأكيد حقيقة ان هذه الحوادث ليست عصية على الحل. وحاول إجراء مقابلات مع ناجين استفادوا من القدرة على التكيف واستأنفوا حياتهم بشكل طبيعي.

وبادر دائما الى تقديم المساعدة عبر توفير الارقام المجانية التي توفرها المؤسسات الاجتماعية المناهضة للعنف لتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير العلاج والرعاية والبيوت الآمنة.

خطاب غير منحاز للذكورة

قد تبدو لغتنا العربية ميالة اكثر للتذكير، ولكن هذا التذكير اللغوي الشكلي لا يجب ان يقترن بتذكير الجوهر والمضمون، الصحفي الجيد هو الذي يتصالح مع لغته ويعرفها جيدا ويحسن استخدامها

وينتقي مفرداته لتكون معبرة عن الحقيقة ومراعية للمشاعر ويستخدم المصطلحات الصحيحة في مواضعها الصحيحة وحين تتعدد المصطلحات ينتقي منها ما هو اكثر عدلا وانصافا، فوراء الكلمات هناك دائما قوة التأثير التي قد تشحن الجمهور بعواطف ومشاعر وتدفعه لاتخاذ مواقف.

العمل الاخباري يتطلب الاختصار عادة، ولكن هذا الاختصار لا يجب ان يكون على حساب الوضوح، فالاختزال الضار يؤدي الى ترك المعلومات مبهمة او غير مكتملة وبالتالي يخلق حالة من التضليل.

هناك موروث شعبي ثقيل يحد من اهتمام الصحافيين بالقضايا الحساسة والتي يعتبرها بعضهم محرجة كالصحة الانجابية ووسائل منع الحمل وما شابه وهو ما يجعل من تعبيرات الصحافي عند معالجة هذه القضايا تعبيرات خجولة ومجتزأة

ان تحييد لغة الخطاب لتكون اكثر توازنا ومساواة واقل تحيزا ضد النساء يستدعي:

- تجنب الاوصاف الجمالية او التعاطفية مع النساء وتقديمهن بشكل طبيعي فلا تقدم امرأة استنادا الى عائلتها او حالتها المدنية بل كمواطنة مستقلة وركز على دورها ومسؤولياتها ذات العلاقة بموضوع القصة الاخبارية.» من اكثر الاسئلة الشائعة والمتكررة في المقابلات والمقالات المتعلقة بالمرأة هي كيف تحقق التوازن بين مهامها المنزلية في حين تشغل مناصب عامة؟ انها احدى الطرق التي يذكر بها الصحفيون النساء بانه عليهن تحقيق توقعات المجتمع منهن كزوجات وامهات وقائمات على الرعاية في الاسرة، بينما تختلف معايير الرجال بشكل ملحوظ، فلا يسألون بخصوص الابوة او ما يفعلونه لتحقيق مسؤولياتهم العائلية» .

- تجنب اعطاء صفة الذكورة على بعض السمات الشخصية فالرجوع المستمر لصفة الرجولة في السلطة يضيق امكانيات عمل النساء هذا يميل الى الايحاء بانه يتوجب عبى المرأة ان تعكس سلوكا مرتبطا بالذكورة كي تصبح من صناع القرار كما لو كانت هذه الطريقة الوحيدة للمشاركة او ممارسة السلطة .

- تميل تقارير وسائل الاعلام عن دور المرأة في السياسة الى التركيز على تفاصيل خاصة بالنساء مثل ملابسها والنظام الغذائي وخزانة الملابس والمظهر الخارجي وهذا نهج يستهين بها ويخفض من قيمة عملها في الوظائف العامة ويضر بمصداقيتها.

- كثير من اللغة السائدة في الاعلام والصور النمطية والممارسات التقليدية هي عرضية غير مقصودة ولكنها متجذرة بعمق كنتاج لفعل ثقافي وارث من العادات والتقاليد والموروث الشعبي ويقف وراءها احيانا الاستعجال وحسن النية, ومن ذلك مثلا قولنا: رجل اعمال، رجل اطفاء، رجل قانون، رجل شرطة، رجل امن، او نائب حتى لو كنا نتحدث عن نائبة، وهذا لا يمكن ولا يجب استمراره .

- تجنب استخدام اوصاف من شأنها تنميط دور المرأة ومسايرة الصورة النمطية التقليدية لها ، كأن تقول أم لستة ابناء ما لم يستدعي السياق ذلك او زوجة او حرم فلان، او أي اوصاف اخرى تستهين بالمرأة او تقلل من شأنها ولو بشكل غير مباشر كالقول ممرض رجل او طبيبة امرأة لان في ذلك نوع من الاستغراب لهذا الدور وكأنك تقول انه من الغريب لرجل ان يعمل في مهنة التمريض او من غير المألوف لامرأة ان تكون طبيبة .

نشاط

حدد العنف ضد النساء بدقة بواسطة التعريف المتفق عليه دوليا في إعلان الأمم المتحدة حول إزالة العنف ضد النساء، الصادر عام 1993.

اي المصطلحات التالية انسب

ناجون ام ضحايا؟ ، هاربون ام مهجرون؟ اغتصاب أم اعتداء جنسي؟ الاتجار بالنساء أم الدعارة؟ اجهاض ام وقف طوعي للحمل؟ عنوسة ام تأخر سن الزواج؟ عاطل عن العمل ام باحث عن العمل؟ قتل على خلفية الشرف أم قتل النساء؟

الاحتياجات الخاصة للنساء اثناء العمل وخاصة في الميدان وقت الازمات

ان تصوير النوع الاجتماعي بشكل عادل يعد طموحا مهنيا واخلاقيا شبيها بالاحترام للدقة والعدالة والنزاهة، انه الجهة الاخرى من العملة التي تقول ان النساء يجب ان يكن موجودات اكثر في مستويات اعلى في مهنة الصحافة في العمل وفي الاتحادات على حد سواء، وهذه ليست مهمة النساء فقط وانما مهمة الرجال والنساء على حد سواء كونها مهمة انسانية اولا ومصلحة للطرفين ثانيا.

«لا يمكن للمؤسسات التي لا تتغير ان تصبح وكالات للتغيير وكما ان كلا الجنسين يتواجد في صلب الحكومة فيجب ان يتواجد كلاهما ايضا في صلب وسائل الاعلام» .

مساواة النوع الاجتماعي لا تعني ان الرجال والنساء يجب ان يكونوا الشيء نفسه لكن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لن تعتمد على ما اذا كانوا قد خلقوا ذكورا او اناثا، واذا كان الاعلام مرآة للمجتمع فان عليه ان يعكس بشكل افضل حقيقة ان المساواة بين الجنسين هي حق اساسي من حقوق الانسان، وفي الصحافة تعني المساواة بين الجنسين ايضا تصوير عادل للنوع الاجتماعي في الاخبار لذا من الضروري ان يضطلع الاعلام بمهمة تشجيع المساواة بين الجنسين في بيئة العمل والتمثيل .

في عام 2002 أفاد تقرير رابطة الصحف الكندية أن 8% فقط من رؤساء التحرير و12% فقط من الناشرين كن نساء، وفي عام 2005 كان 57% من كل مقدمي نشرات الاخبار نساء، غير أن 29% فقط من المواد كانت مكتوبة من قبل محررات اناث ، 32% من الاخبار المهمة تمت كتابتها وتغطيتها من قبل نساء بينما 40% تقريبا من النساء الصحفيات فانهن يعملن اكثر الاوقات بتغطية المواضيع الخفيفة مثل قضايا الاسرة والقضايا الاجتماعية والفنون واساليب المعيشة.

لدينا في الضفة الغربية وقطاع غزة فأن نسبة الطالبات اللواتي يدرسن الاعلام في الجامعات والمعاهد والكليات تقارب الـ 60% ولكن حصتهن في سوق العمل لم تتجاوز الـ 20% حسب بيان صحفي

أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2014 بخصوص احصائيات الرجل والمرأة وبمناسبة الثامن من آذار اليوم العالمي للمرأة.

ان تلبية المتطلبات الخاصة بالمرأة في اماكن وظروف العمل وخاصة عند النزول الى الميدان وتغطية الكوارث او الحروب والنزاعات وحركات التظاهر والاحتجاج يجب ان تكون موضع اهتمام المؤسسة الاعلامية وتفهم الزملاء الذكور.

ولعل حجر الزاوية في مسألة مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة هو وجود التشريعات الضامنة لحصول النساء على نفس الحقوق لزملائهن الرجال من حيث الحصول على الوظيفة والترقية وفرص التدريب، طبقا لاتفاقية ازالة كل اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، اضافة الى حق اجازة الامومة وساعات الرضاعة والعمل بتوقيت مرن.

لا تخلو صالات التحرير وبعض مواقع العمل الميداني من وجود متحرشين بالنساء، ويقع على النساء عبء التصريح للإدارة او النقابة بتعرضهن للمضايقة ويقع على ادارة المؤسسة عبء الايضاح الصارم بان هذا السلوك غير مقبول وسيلاقي اجراءات صارمة.

تتعرض النساء لأخطار اضافية خلال عملهن في تغطية الحروب، كالتعرض للخطف او الاغتصاب او الاعتداء وهو ما يستدعي تلقيهن لتدريبات اضافية حول السلامة الجسدية والدفاع عن النفس، واجراءات الامان.

يمكن الحصول على مجموعة قيمة من النصائح والارشادات على موقع المعهد الدولي للسلامة المهنية www.newssafety.com وموقع مركز دارت للصحافة والصدمات www.dartcenter.org .

استخراج ابرز النصائح والارشـادات التي يوفرها موقع المعهد الدولي للسلامة المهنية www. newssafety.com وموقع مركز دارت للصحافة والصدمات www.dartcenter.org للمراسلات اثناء السفر والعمل في تغطية الحروب.

غالبية ادوات الحماية الجسدية للمراسلين كالكمامة والخوذة والدروع الواقية من الرصاص صممت للرجال وهو ما يشكل عبئا اضافيا على النساء عند استخدامها، ان الحصول على نسخ ملائمة من هذه الادوات للاستخدام النسائي يجب ان يدرج على جدول اهتمامات وسائل الاعلام والنقابات والمنظمات المدافعة عن الصحفيين .

بيئة مشجعة وداعمة لانخراط النساء في النقابات

ادى تفعيل الحركة النسائية في مجال الصحافة الى زيادة عضوية النساء في نقابات واتحادات الصحفيين ووفقا لدراسة أجراها الاتحاد الدولي للصحفيين عام 2001 فان نسبة النساء الصحفيات في الاتحادات النقابية بلغت 28,75 % واما نسبتهن في الهيئات القيادية للاتحاد فبلغت 17% ، وأما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا فان النسبة حتى عام 2008 لم تتجاوز حدود 11,7 %.

وبدراسة ما جاء في تفاصيل هذه النسبة على مستوى الوطن العربي نجد ان اعلى نسبة حضور سجلت للنساء في الهيئات القيادية لنقابة الصحفيين كانت في المغرب بواقع 5% تلتها السودان 4% ثم تونس 3% ثم الامارات 2% واما بقية الدول ومن بينها فلسطين فقد تراوحت النسبة بين الصفر والـ 1% .

تقول منظمة العمل الدولية: «ما لم تمثل النساء بقدر كاف في الهيئات العليا للنقابات فان هذه النقابات لن تكون موضع ثقة لدى العضوات في المستقبل ولا يمكن ان تكون مستعدة للاستجابة للمخاوف الخاصة بالنساء العاملات»

ان زيادة عدد العضوات في نقابات واتحادات الصحفيين سواء في الجمعية العمومية او اللجان او الهيئات القيادية لن يتم اعتباطا، بل يحتاج الى سلسلة خطوات واجراءات مدروسة بعناية ومن شأنها ان تحول عضوية النقابة الى عضوية جذابة ومطلوبة، ومن هذه الخطوات:

- الاهتمام بحقوق وظروف عمل واجور واجازات الزميلات وجدولتها على قائمة المطالب الدائمة واتفاقيات العمل الجماعية.
- التعريف على اوسع نطاق ممكن بالنقابة واهميتها والفوائد التي يحصل عليها الاعضاء
- انشاء لجنة خاصة بالنوع الاجتماعي داخل النقابة لتسهيل التواصل مع الصحافيات والاسترشاد برأيها في كيفية اشراك الصحفيات بالأنشطة التي تنظمها النقابة.
- الاهتمام المبكر بطالبات الصحافة والاعلام في الجامعات والمعاهد لتسهيل وتعجيل انخراطهن في النقابة عند التخرج.
- اشراك اعداد اكبر من الصحافيات في الدورات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وعقد دورات متخصصة للصحافيات حول القضايا التي تهمن مثل السلامة المهنية للمراسلات.
- اقامة دورات التمكين النقابي لتأهيل الصحافيات وتمكينهن من خوض الانتخابات واثبات الجدارة في الحصول على مقاعد قيادية في الهيئات العليا للنقابة.
- فكر في تسهيل مشاركة النساء في كافة الفعاليات عبر اختيار الاماكن والاوقات الملائمة لحضورهن.
- اقرار نظام الكوتة النسائية في الانتخابات وبنسبة منصفة ومشجعة، وتضمين اللوائح الداخلية بنود ضامنة لعضوية الصحافيات في كافة اللجان والوفود التي تشكلها النقابة.

وختاما فقد حان الوقت لوسائل الاعلام والاعلاميين ان يدركوا اهمية استخدام النوع الاجتماعي كعدسة مكبرة ينبغي ان تفحص من خلالها جميع الاحداث والقضايا لكي تروى القصة بالكامل ولكي تصبح التغطية اكثر شمولية واكثر توازنا، كما آن الاوان لكي تبذل وسائل الاعلام والنقابات غاية الجهود لإشراك الصحافيات في مراكز صنع القرار، وبذلك يستطيع الاعلام ان يلعب دورا بارزا في تغيير الآراء حول النساء ومراكمة هذا التغيير وصولا الى مساواة تحقق مبادئ حقوق الانسان وتسهم في التنمية المستدامة.

مواقع وروابط مفيدة:

1 - مشروع مراقبة الإعلام العالمي: بحث تطوري ومبادرة لمناصرة الچندر في وسائل الإعلام مع التعاون على المستوى الدولي مع World Association for Christian Communication(WACC) تم تطبيق البحث لدورات استغرقت خمس سنوات منذ عام 1955 لرصد التغيير في المؤشرات المنتقاة للچندر وتم جمع البيانات من 180 بلدًا بالنسبة للبحث الرابع في السلسلة عام 2010 - التقرير موجود في محتويات وسائل الإعلام على موقع: http://www.whomakesthenews.org/images/ stories/website/gmmp_reports/2010/global/gmmp_global_report_ en.pdf

2 - International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org

3 - http://ethicaljournalisminitiative.org/en

4 - المعهد الدولي للسلامة المهنية (INSI) www.newssafety.com

5 - مركز دارت للصحافة والصدمات www.dartcenter.org

6 - اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) والبروتوكول الاختياري الملحق بها ، http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

7 - المقتفي ، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين muqtafi.birzeit.edu

8 - مدونة السلوك المهني الاعلامي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين http://www.pjs.ps/ar/pjs2/ code-of-Conduct

9 - نقابة الصحفيين الفلسطينيين http://www.pjs.ps/ar

10 - الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام http://www.anmcwm.org/

11 - الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?lang=ar

12 - «العوامل التي تؤثر على توظيف واداء الاعلاميات في المؤسسات الاعلامية في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي» ناهد ابو طعيمة 2013 ، بحث مقدم لمركز تطوير الاعلام / جامعة بيرزيت

المراجع :

1 - مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الثاني المصادر العملية، اعداد: Sarah Macharia and Pamela Morinière

A publication of the World Association for Christian Communication (WACC), www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012

2 - الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام تقرير الرصد الإعلامي 2011

3 - الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات، 2012

4 - التلفزيون الفلسطيني دراسة تقييمية، شبكة أمين الاعلامية 2011

5 - بحث في مسألة الاخلاقيات في مهنة الصحافة، الشبكة العربية لدعم الاعلام الصوت الحر

6 - التربية الاعلامية، كيف نتعامل مع الاعلام، فهد عبد الرحمن الشميمري 2010

7 - ما رأيكم اذا؟ دليل الصحفيين السودانيين، اعداد ماريا فراوينراث وجيف فيليبس، صندوق الانماء التابع للـ بي بي سي العالمية 2005

8 - مركز دارت للصحافة والصدمات ، www.dartcenter.org

9 - ايجاد التوازن مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة ، الاتحاد الدولي للصحفيين 2009 بلجيكا

10 - مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق ، الكتاب الاول القضايا الفكريةDr. Kathleen Cross، Dr. Sarah Macharia ، Ammu Joseph ، Gladness Munuo Hemedi ، Sabina Zaccaro, A publication of the World Association for Christian Communication (WACC), www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012